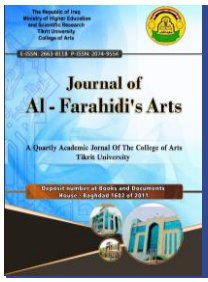

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

Administrative Corruption in The Iraqi Reconstruction Council 1950-1958

[*] Prof. Dr. Abdul-Rahman Ibrahim Hamad

[1] Prof. Dr. Sattar Mohammed Alawi

[2] Dr. Laith Ahmed Yassin

[*], [1] History Department, College of Education, Al-Iraqia University

[2] Iraqi Fatwa House

[*], [1], [2] Baghdad, Iraq

الفســـــاد الإداري فـــي مجلـــــس الاعمار العراقي ٩٥٠ - ١٩٥٨

(*) أ. د. عبد الرحمن إبراهيم حمد

(١) أ. د. ستار محمد علاوي

(٢) د. ليث أحمد ياسين

(*)، (١) قسم التاريخ، كلية التربية، الجامعة العراقية

(٢) دار الإفتاء العراقية

(*)، (١)، (٢) بغداد، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.4.8 Conference (9th) No (4) September (2024) P (81-91)

ABSTRACT

The Reconstruction Council was a mirror that reflected the political, social and economic reality of Iraq during the last decade of the monarchy. Although the Council was, in its general framework, an advanced step according to a scale composed in its general framework of the danger of advanced positions of place and time, many phenomena of the reality of Iraqi backwardness were reflected in its work, policy and the nature of its organizational and executive structure. This in turn led to the creation of a type of corruption in the performance of these projects that the Reconstruction Council sought to establish, including, but not limited to, the Reconstruction Council's policy of separating irrigation and dams, which increased the natural differences. The only new irrigation projects that were established here were the lands and tribal sheikhs, without having a rapid effect in improving social welfare in the general community.

KEYWORDS

Iraqi Reconstruction Council, Administrative Corruption, National Opposition Position

الملخص

كان مجلس الاعمار مرآة تعكس بصرف الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق خلال العقد الأخير من عمر العهد الملكي. فرغم ان المجلس كان يؤلف في اطاره العام خطوة متقدمة حسب مقياس مؤلف في أطاره العام خطورة متقد مناصب المكان - الزمان، الا ان العديد من ظواهر واقع التخلف العراقي قد انعكس على أعماله وسياسته وطبيعة هيكله التنظيمي والتنفيذي، وهذا ادى بدوره الى ايجاد نوع في الفساد في اداء هذه المشاريع التي سعى مجلس الاعمار الى انشائها ومنها على سبيل المثال لا حد الحصر، سياسة مجلس الأعمار في فصل الري والسدود ازادت إلى زيادة الفروق الطبيعية فلم يستجد هنا مشاريع الري خور انشائها سوى اصابة الأراضي وشيوخ القبائل دون ان يكون لها من اثر سريع في تحسين الاوضاع الاجتماعية على عامة المجتمع.

الكلمات المفتاحية

مجلس الاعمار العراقي، الفساد الإداري، موقف المعارضة الوطنية

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

يعد مجلس الاعمار العراقي الذي أؤسس في عام ١٩٥٠م واحد من أبرز واهم الموضوعات التي شهدها العراق ليس في العهد الملكي فقط بل إلى حد الآن لما كان له دور مهم في تأهيل وبناء مؤسسات الدولة العراقية في كل جوانبها التنموية والاقتصادية والبشرية والتي مازال تأثيرها ونتائجها موجودة الى الآن، وانه من العلم يؤلف الوجه الابرز لسياسة العهد الملكي الاقتصادية حلال المرحلة الأخيرة من وجودة.

بالرغم من حجم المشروع وأهميته الاقتصادية والدور الذي لعبه في نهج العراق في جميع الميادين الانه رافق تلك الانجازات العديد من السلبيات تركزت حول موضوع الفساد المالي الذي رافق تلك المشاريع إلى جانب الخلل في ادارة بعد مفاصل المشروع من الجانب الغش والاداري.

ومن هنا قسم البحث إلى ثلاث محاور، المحور الأول تناول ظروف وملابسات تأسيس مجلس الاعمار والمحور الثاني تناول مجلس الأعمار وقضايا الفساد التي ارتبطت به، وتناول المحور الثالث موقف المعارضة الوطنية.

المحور الاول مجلس الاعمار العراقي:

الاسباب المهمة وراء تأسيس فكرة مجلس الاعمار:

كان للشعب العراقي الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي ادت بدهورها الى زيادة معاناة الشعب وزيادة البطالة والفقر والحرمان والتي دفعت الكثير من الشرائح الاجتماعية إلى التظاهر والعصيان لإجبار الحكومة العراقية تلبية متطلباتها، ما وضع الحكومة العراقية إلى التفكير بجدية إلى إيجاد حلول جذرية لمعالجة المشاكل التي قد تؤدي الى اضطرابات في المستقبل لن تستطيع الحكومة ايجاد طريقة لحلها.

اعتقدت الحكومة انها اصبحت بحاجة ملحة إلى بناء سياسة عمرانية جديدة تعتمد التخطيط أسلوبا للتنفيذ وقد عدا هذا الأمر مطلبا وطنيا الحث عليه صحافة المعارضة والاحزاب الديمقراطية التي اجيزت بعد الحرب العالمية الثانية، وتحت ضغط الراي الجديد للحركة الوطنية في البلاد فقد دعا حزب الاستقلال في منهاجه إلى انشاء مجلس اقتصادي اعلى يأخذ على عاتقه مهمة وضع الخطط العمرانية العامة وتصاميمها [١].

وقد اثار عدد من اعضاء البرلمان العراقي موضوع الاعمار بعد الحرب العالمية الثانية بصورة أكثر جدية من السابق، فدعوا الى وضع خطط هادفة ومدروسة من اجل اعمار البلاد واصلاحها وأكدوا على موضوع التخطيط بصورة خاصة لأنه يودي الى اقتصاد وتوفير عظيم في الجهود، النفقات. كما انه افاد الكثير من الدول المتخلفة كما ورد على لسان البرلمانيين.

وهكذا فان فكرة تأسيس لجنة او مجلس للأعمار ضمن إطار الإصلاح الاجتماعي قد راجت كثيرا في العراق. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، حتى انها عدت قضية ملحة تثير حماس الناس [٢].

من العوامل الداخلية الاساسية قد ظهرت بعض العوامل الخارجية التي ساعدت بدورها على بلورة فكرة تأمين مجلس مستقل للأعمار.

فان البريطانيين بدأوا يقتنعون بضرورة اجراء اصلاحات داخلية محدودة في العراق ولا سيما بعد ان بدأت تظهر بوادر جديدة في نضال شعبه لم تكن دوافعها بمعزل عن الواقع الاقتصادي المزرى الذي كان يعد كل مرافق الحياة في البلاد، الأمر الذي تجسد بصورة واضحة في أحداث وثبة عام ١٩٤٨.

أي فترة ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية قوة أكثر فاعلية وتأثيرا من السابق فوق مسرح الاحداث في الشرق الاوسط، وهي لم تستطع ان تتجاهل العراق بموقعه الحساس وثروته النفطية التي كان انتاج الطن الواحد منها يكلف يوم ذاك اقل ما كان يكلفه انتاج طن واحد في النفط الأمريكي [٣].

ومع ان البريطانيون اصبحوا في ظروف ما بعد الحرب اعجز من ان يتمكنوا من غلق الابواب بوجه المصالح الأمريكية كالسابق.

وعلى الرغم من ظهور بعض الساسة العراقيين ممن كانوا يميلون للتعاون مع الولايات المتحدة بشكل او باخر الا انه لم يكن من السهل على الأمريكيين ان يتخلفوا بصورة مباشرة في بلد كالعراق لذي كان يدخل في ميدان التقليدية للنفوذ البريطاني. ومن هنا كان العامل الاقتصادي هو الذي تحول إلى اداة اساسية للتغلغل الأمريكي في العراق الملكي، مما وجد له انعكاسا مباشرا في موضوع تأسيس مجلس الاعمار وفي نشاطه واعماله، ولا سيما في علاقته بالبنك الدولي للأعمار والتطوير الذي كان للأمريكان نفوذ كبير فيه [٤].

طلبت الحكومة العراقية ففي العام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ من البنك الدولي تزويدها بقرض تستخدمه لإقامة بعض المشاريع الضرورية فربط البنك موافقته بشرطين كان يقضي الأول منها بجعل حصة العراق من عائداته النفطية ضمانه للقرض. والثاني منها كان ينص على تأسيس مجلس خاص يعهد إليه امر الاشراف على صرف القرض، الأمر الذي لم يوافق عليه الجانب العراقي في البداية [٥].

بعد المشاورات الطويلة بين الحكومة العراقية والبنك الدولي توصل الطرفات الى وضع اللبنات الأخيرة في أساس التعاون بين البنك الدولي والحكومة العراقية في الاجتماع الأخير الذي عقده الجانبان يوم الثالث من كانون الأول ١٩٤٩ بدأ يرلاند فكرة تأسيس المجلس وحث على الاسراع في تشريع القانون خاصة به حتى يتسنى للبنك الدولي منح القرض للجانب العراقي حسب ما هو متفق عليه [٦].

وقد جاء تأكيد مشابه في مذكرة خاصة بعثها مدير شعبة القروض في البنك الحكومة العراقية بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٠ والذي اشار فيها الى ان للائحة الأخيرة التي اعدتها الحكومة العراقية تفي بالغرض المطلوبة [٧].

وبهذا الأسلوب وضعت اللمسات الأخيرة على مشروع تأسيس مجلس الاعمار مما وجد له بعض الصدى بين الساسة وفي الصحافة المحلية في لم يختلف عن التوجهات الرسمية بصدد الموضوع في شيء فقد دعا خليل كنه مثلاً الى خلق إدارة مستقلة تتولى الإشراف على المشاريع العمرانية بدلا من وزارة المالية [٨] سعت وزارة توفيق السويدي الجديدة التي تألفت في شباط ١٩٥٠ كل الاهتمام بتأسيس مجلس اعمار خاص تكون مهمته التعمير وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية وغيرها من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية الرئيسية.

اعتبرت وزارة توفيق السويدي تشريع قانون خاص لتأسيس مجلس للأعمار في مقدمة مهماتها الواجب تحقيقها [٩] وعلى هذا الاساس اخذت وزارة المالية على عاتقها وضع صياغة نهائية للائحة القانون المذكور التي نصت في مضمونها من اللائحة التي وضعتها الوزارة السعيدية الاخيرة. وأقرتها وزارة توفيق السويدي مباشرة في اجتماعها المنعقد يوم الثالث من اذار ١٩٥٠ مضت ثم خدمتها إلى مجلس الأمة [١٠].

عرض اللائحة اولا على مجلس النواب الذي اقرها في جلسة واحده فقط، مع العلم. ان منهاج الجلسة تضمن أربع مواد اخرى فضلاً عنها فتضمنت الموافقة عليها بعد قراءة واحد ومناقشة مقتضبة لمواردها من قبل ستة نواب [١١].

لقد اكدا النواب على اهمية المباشرة تنفيذ القانون بسرعة وعلى الفور وعلى ضرورة ان يختار اعضاء المجلس من بين الرجال المتأثرين في الخدمة والوطنية ومن ذوي الكفاءة على حد تعبيرهم [١٢] اما مجلس الاعيان فانه اقر اللائحة دون مناقشتها اطلاقاً، اكتفى بتوجيه اللجنة المالية والاقتصادية التابعة له والتي خصصت بدورها جلسة واحدة فقط لدراسة اللائحة وللاستماع إلى ايضاحات وزارة المالية بصدد ما ورد فيها [١٣].

وبهذا الاسلوب جرى تشريع لائحة قانون تأسيس مجلس الاعمار الي أصبحت القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠، وقد نشرت الوقائع العراقية نصها في عددها الصادر يوم ٢٧ ايار ١٩٥٠ [١٤]. ويتألف القانون من ست مواد [١٥].

ان استقلالية مجلس الاعمار من الناحية المالية منحته امكانية العمل والتصرف بصورة أفضل من اي مؤسسة في تاريخ العراق المعاصر في هذا المجال الحيوي [١٦].

اثار صدور القانون ردود فعل، متباينة فان الاوساط الموالية للحكومة حاولت اضفاء طابع مثالي على اهدافه، فيما تصرفت المعارضة الوطنية في نقده بحيث انها لم ترضه الى جانبا ايجابياً فرضته ظروف موضوعية محددة بغض النظر عن طبيعة الحكم القائم في البلاد آنذاك [١٧].

قد قوبل تأسيس وتنظيم مجلس الاعمار بالتأييد العام وبخاصة من الأجانب الذين وجدا به من الاستمرارية والكفاءة والتحرر من السياسة ما يحقق انقاذ موارد العراق، ومع أن مخاطرة تعيين الاجانب كأعضاء تنفيذين في المجلس كانت معروضه ان اسهامهم المحايد للخطط الجيدة قد عوض عن تلك الاخطار. وكان الاعتقاد ان هذا النوع من الادارة الحكومية سيكون بعيدا عن التنقيح العام والمحسوبية ما ادى الى فشل البيانات في القطر العراقي وكذلك فان وجود جهاز ادي تزيد رواتب افراده عن مستوى رواتب امثالهم من الموظفين قد يجعله هذا الجهاز أكثر كفاءة من المعتاد. لكن ثبت أن محاولة اعضاء مثل هذا الجهاز التنفيذي استغل هذه السلطات الواسعة وهذه السلطة التامة على مثل هذه الاموال الكثيرة يكن عملياً فسرعان ما زادت ميزانية المجلس عن ميزانية الحكومة وكانت الآمال المعقودة له كبيرة ولكن انجازاته الآتية كانت بالضرورة محدودة وبدات الجرائد ذات الميول سياسية والساسة الحانقون هجوما على المجلس في حين ان الوزراء الذين لا علاقة لهم بعض الاحيان لا علم لهم بأمور المجالس وجدوا أنفسهم في موضع العجز عن واجهة الانتقادات البرلمانية.

المحور الثاني: ظروف وملابسات وتأسيس المجلس الفساد التي ارتبطت به:

تبنى العراق سياسة اقتصادية جديدة بعد فشل العديد من الوزارات العراقية التي تتابعت على حكم العراق حتى عام ١٩٥٠ في اعداد قانون خاص لتخطيط المشاريع الاعمارية وتنفيذها، وبعد المداولات في اعداد لائحة قانونية جديدة لتأسيس مجلس يختلف بعض الاختلاف عن تلك التي اقترحها البنك الدولي [١٨] ١٩٥٠وفي ٤ايار قرر مجلس الوزراء بموافقة مجلس الامة تأسيس مجلس الاعمار [١٩]. كانت سياسة المجلس وتركيبته تركيبة استعمارية صرفة لأنها عمقت جميع مظاهر التبعية والتخلف والاستغلال والسيطرة عن طريق الهيمنة ووضعت اشخاصاً من الاجانب باسم الخبرة الاقتصادية وعملاء معروفين للاقتصاد الاستعماري وكانت الذهنية ال الاقتصادية المساندة في نشاطات المجلس جميعا ذهنية استعمارية صرفة [٢٠]، وقد صدر عن مجلس الاعصار أربعة مناهج للأعمار خلال المدة (١٩٥٠-١٩٥٤) وقد انجز عدداً من المشروعات المهمة في قطاع الري واستصلاح الاراضي وانشاء السدود وتعبيد الطرق وبناء المعامل ومحطات توليد الكهرباء في بغداد والبصرة والموصل وبناء الجسور لتسهيل عملية النقل، إلا أن المجلس لم يتعاون مع الكوادر الفنية الوطنية الكفؤة والمؤسسات المحلية المتطورة واعتمد كليا على الشركات الغربية، ولا سيما البريطانية والأمريكية، وحصل المجلس على بعض الاستقلالية لتحويل بعض المشاريع إلى الشركات الألمانية والهولندية والبلجيكية [٢١] اذ قامت الحكومة العراقية عام ١٩٥٠ يعقد قرض مع الحكومة البريطانية والبنك الدولي قدره ٣ ملايين جنيه استرليني والثاني قدره ١٢.٨ مليون دولار لتمويل اقامة سدة سامراء ومشروع الثرثار بغية تخليص وسط وجنوب العراق من الفيضان [٢٢].

اما موقف الأحزاب من تأسيس المجلس كان سلبيا، اذ نشرت جريدة صدى الاهالي الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي مقالات عديدة عالجت فيها مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، فكتب محمد حديد مقالا انتقد فيه مجلس الاعمار، واكد انه لا بد من وجود هيئة وعضوية للتصميم العمراني وتنسيق المناهج الاستثمارية ، مؤكدا في الوقت نفسه أن مثل هذه الهيئة تكون عاجزة عن تحقيق الاعمار المنشود في ظل الأوضاع السياسية الشاذة وسيادة الفوضى، لذلك عن اصلاح الوضع السياسي شرطاً اساساً لظروف ملائمة للإصلاح والاعمار وانتقد النفوذ الكبير للسلطة المسيطرة على مجلس الاعمار [٢٣].

اما جريدة الجبهة الشعبية فقد نشرت مقالاً بقلم محمد رضا الشبيبي عد فيه تأسيس مجلس الاعمار خطة أمريكية في الأصل تهدف إلى وضع ملايين الدنانير تحت تصرفه وفق خطة مدروسة تدل على أنها استعمارية

[٢٤]. وفي عهد وزارة جميل المدفعي تألفت لجنة وزارية خاصة ضمت وزارة الدفاع والمالية والمواصلات والاشغال والاقتصاد لتعديل قانون مجلس الاعمار [٢٥]، (اما الاحزاب السرية في العراق فقد وصفت مجلس الاعمار بأوصاف واسماء كثيرة كان اقواها تسميته مجلس الاستعمار) [٢٦]. وقد جرت المناقشة عن هذه اللائحة في الجلسة المنعقدة في ١٦ شباط ١٩٥٢ ان ذكر عبد الكريم الازري نائب العمارة انه عندما شرع قانون مجلس الاعمار وضع شرطا اساسيا هو تخصيص ايرادات الدولة من النفط للأغراض الانشائية والعمرانية اذ خصصت جميع الايرادات التي تأتيه من النفط لأغراض الانشاء والتعمير على أن يكون وفق خطة يضعها مجموعة من الخبراء الاجانب بهدف تعمير العراق تعميرا ينسجم مع الإيرادات، ومن جملة اعمال وزارة توفيق السويدي توزيع ايرادات النفط ٣٠٪ إلى الميزانية العامة و ٧٠٪ إلى مجلس الاعمار وتعد النسبة ضربة قاصمة للمجلس لان ٣٠٪ لا تتفق مع أي اجراء عمراني [٢٧].

وبين نائب الدليم محمد مشحن الحردان اهمية اللائحة المتعلقة بمجلس الاعمار الذي خصص لتعمير البلاد وانشاء المشروعات والمؤسسات العمرانية، مبيناً للحكومة خطورة اعادة بعض الموظفين المفصولين وتشغيلهم في مجلس الاعمار لان ذلك يؤدي بالموظفين الصالحين إلى ارتكاب اعمال تستوجب الفصل ليشتغلوا في مجلس الاعمار وبرواتب عالية [٢٨]، كما انتقد محمد صالح بحر العلوم [٢٩] نائب كربلاء هذه اللائحة ومجلس الاعمار لأنه لم يتم القضاء على البطالة والفقر والجهل ولم يستقبل الأيدي العاملة الوطنية لتنشيط الحركة العمرانية [٣٠]. وبدأت الانتقادات تنهال على المجلس وقد خصصت الدولة المبالغ الضخمة للمشاريع الكبرى كالصناعة وبناء المعامل والمشاريع الزراعية وغيرها التي تنتج فوائد جمة للشعب، الا ان الرأي العام ولا سيما الطبقات الفقيرة والحركات اليسارية التي كان من الصعب ارضاؤها، كانت تطالب بزيادة الأجور والرواتب ومكافحة البطالة [٣١].

وبعد العديد من المناقشات صاغت اللجنة قانوناً جديداً لمجلس الاعمار وافق عليه مجلس الوزراء وتم اقراره بالبرلمان بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٣ فصدر قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذي أسست بموجبه وزارة الاعمار [٣٢]، وقد اشار نائب السليمانية علي كمال الى الفساد الذي استشرى في البلاد مطالبا إعادة النظر في قانون مجلس الاعمار وتحديد مسؤولياته والقضاء على الروتين الحكومي الذي هو اساس الفساد والتذمر في النفوس[٣٣]، فيما انتقد النائب عبد الجبار الجومرد مجلس الاعمار مبيناً أن ما اخذ من الموارد النفطية التي خصصت للأعمار لم تصرف المعالجة المشاكل العمرانية وانشاء العمارات الضخمة و بناء الابنية للشعب العراقي الذي يعيش غالبيته على الطرق والاكواخ، مستشهداً بالآية القرآنية الكريمة : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) [٣٤].

اكد نائب البصرة احمد النقيب فساد مجلس الاعمار قائلا: كيف انشأ مجلس الاعمار مشروعاته مثل مشروع الثرثار الغاية الاساسية منه هو درء خطر الفيضان عن بغداد بدلا من الابتداء بمشروع الثرثار الذي ينقذ بغداد من الغرق فقد اخذت الشركات الاجنبية تحصل من هذا المشروع على ٩٥٪ من التكاليف ولا ينتفع الا النذر القليل منه [٣٥] ويبدو أن معظم النواب كانوا يخشون من تسليم الاقتصاد العراقي الى الرأسمالية الاجنبية ومن ثم تذهب الموارد إلى المستثمر الاجنبي ويحرم منها ابناء الشعب العراقي، فضلاً عن كونه لم يوفر حلولاً آنية المشاكل المجتمع العراقي.

انتقد عبد الرسول الخالصي نائب بغداد مجلس الاعمار واصفا إياه بقمة الفساد نتيجة للإسراف في موارد الدولة دون أن يحقق رفاهية الشعب العراقي [٣٦]. وفي ١٨ شباط ١٩٥٣ وجه نائب السليمانية على كمال سؤالا الى رئيس الوزراء عن الأموال الطائلة في ميزانية مجلس الاعمار التي صرفت لفتح الطرق الجانبية في بغداد والمحافظات الأخرى باستثناء الألوية الشمالية [٣٧]، فرد عليه عبد الوهاب مرجان وزير الاشغال والمواصلات ان الطرق الجبلية التي قرر مجلس الاعمار فتحها اوكلت الى دائرة الاشغال وهذه الطرق يجري العمل بها في الوية كركوك والسليمانية واربيل [٣٨]. وأما نائب الكوت عز الدين النقيب فقد وجه انتقاده الى مجلس الاعمار قائلا"

الاسف الشديد مرت السنوات الخمس ولم يقوم المجلس بالأعمار فقط يقم بأرسال الخبراء الى أطراف البلاد ويقي مجلس الاعمار حبرا على ورق ولم يخرج منه عن نطاق الافعال الى الاقوال" [٣٩]، كما انتقد نائب العمارة عبد الكريم الازري مجلس الاعمار قائلا: وذلك لخضوعه الى روتين الدولة [٤٠]. ويبدو ان النائب اراد ان يتم الاستعجال في تنفيذ المشاريع دون الخضوع للروتين الذي يعطل التنفيذ.

المحور الثالث: موقف المعارضة الوطنية:

تشددت القوى الوطنية المراقبة السرية منها والعلنية في موقفها المعارض من مجلس الاعمار منذ اليوم الاول لتأسيسه وذلك باعتبار مؤسسة تابعة لنظام لم تزج منه الخير والتقت في ذلك على موقف الاحزاب والاستقلال والوطني والديمقراطي والجبهة الشعبية والبعث العربي الاشتراكي والشيوعي العراقي الديمقراطي تتنامى الشخصيات الوطنية المستقلة التي كانت تؤلف بمجموعها المعارضة الوطنية يومذاك [٤١] لم تر القوى المذكورة صفحة واحده في جميع اعمار ومشاريعه ومناهجه ومنجزاته فقد بلغ بها الامر ان تعتبر المجلس الاعمار ومع ان ذلك الموقف لم يخل في اعتقادها من تطرف فرضه الحقد المشروع الذي ولده النظام الملكي في نفوس الوطنيين خاصة في السنوات الاخيرة من وجوده الا انه ساعد الى حد كبير على وضع اليد في وقت مبكر وبدقة على مواقف المجلس فاسهم بذلك في عزل النظام عن جماهير فأكثرها تحول الى عامل مساعد غير مرئي ضمن العوامل التي مهدت الطريق لانتصار ثورة ١٤تموز [٤٢] المذكورة على ضرورة دراسة مشاريع مجلس الاعمار دراسة علمية متجددة لتكون نتائجها في مصلحة الاقتصاد الوطني التي يمكن ضمانها عن طريق اعداد خطة اقتصادية تهدف الى بناء وسائل الإنتاج [٤٣] ان القوى الوطنية هي الوحيدة التي ربطت واقع مجلس الاعمار وتوجهاته بطبيعة النظام السياسي القائم في العراق وتبعياتها للدولة الاستعمارية وعند هذه النقطة التقت توقعات جميع الاطراف المعاضة الوطنية التي رأت الحق ان الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن يتحقق اذا ظلت الهدنة السياسية السائدة واذا ظل الشعب بمعزل عن ممارسة حقوقه الأساسية وبقيت الفئات الحاكمة سراً منعها للحيلولة دون ممارسة الشعب لحقوقه فان الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي حلقات متصلة اخذ بعضها في القاب يصف ولا يمكن أن نتفهم عراها ولا تقبل التجزئة[٤٤] ومن المنطلق نفسه تشارك القوى الوطنية الى الاثار السلبية التي تركتها تبعية العراق للدول الاستعمارية على طبقة مجلس الاعمار ففي راي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي ان وضع خطة الوجهة إعماريه علمية تستهدف النفع العام مكان مرهونا النفاق والعراق من النفوذ الاجنبي حتى يصبح صراعاً معها [٤٥] وفي المرحلة الاولى من نشاط مجلس الاعمار الاصلاحي صراحة إلى انه لا يمكن توحي خير كبير منه ما دامت الاوضاع السياسية والنظم الاقتصادية السائدة في البلاد قائمة آن ذاك وما دام العراق يحكم من قبل فئه الا تقدم على اي عمل سياسي او اقتصادي او اي عمل اخر قبل ان تستشير البريطانيون [٤٦] إلا من الذي الحديث جريدتنا والصحافة بدلا من المشاريع التي تخدم اغراض طائفة من الناس ظل الحكم يصرف عليها بلا حساب السنيين فيما بقي المجتمع على حالته حيث البطالة والبؤس [٤٧] شنت الصحافة حملة واسعة الوطنية جداً ومتطرفة ضد اعضاء مجلس الاعمار الذين لم يكونوا حسب تعبير جريدة لواء الاستقلال سوى بعض السراق والمفصولين والأميين واشباههم وممن كان يحسب ان يضرب على ايديهم بحيث يمنع تلاعبهم بمقرات الشعب الاقتصادية براي جريدة الاهالي ووصل الامن جانب اعضاء حزب الجبهة الشعبية في مجلس النواب ان طالبا بتقديمهم للقضاء ليقول فيهم كلمته العادلة وليقطع تلك الايدي التي عاشت بأموال الدولة ومقدراتها [٤٨] على العموم اعاد ممثلو المعارضة الوطنية داخل مجلس النواب.

نفس الملاحظات والانتقادات والتهم الموجهة إلى مجلس الاعمار في ادبيات احزابهم فقد أكدوا في خطابهم (٤٢) على ضرورة ان يكون إنفاق المجلس متوافقا مع مصلحة البلاد الاقتصادية حتى لا يفيد وجود مجلس الأعمال من الساسة غير مقيد كما اشاروا أكثر من مرة إلى عدم ثقة الشعب بالمجلس لقناعتهم بان نوايا ثورة ومشاريع استعمارية خطيرة تكمن وراء اسم الاعمار الجناب والحلاب [٤٩] في الوقت نفسه وردت. اراء مشابهة

على لسان بعض الكتاب والصحفيين والادباء المستقلين. المعروفين لميولهم الليبرالية فقد كشف هؤلاء ايضاً النقاب عن مناهج مجلس الاعمال ومشاريعه التي تحرص على بقاء العراق بلدا زراعياً يخدم كبار رجال الاقطاع على حساب مئات الالوف من ابناء الشعب على هذا الاساس اصبحت سياسة مجلس الاعمار برايهم قائمة في جوهرها على استبعاد التصنيع الثقيل للبلد [٥٠] وقد تهجموا بدورهم بالقوة نفسها على اعضاء المجلس فوصفوهم السراق واشباه الاميين وبمجزرة المقولين في ميادين الوظائف الحكومية وربطوا حبال نشاط المجلس برغبة البريطانيين في اعداد العراق اعداداً عسكرياً لتسهيل المهمات العسكرية [٥١] وبحكم كل ما سبق تحولت الدعوة إلى تطهير مجلس الاعمار من الفساد واعادة النظر في قانونه على أسس جديدة وانقاذه من السيطرة الاجنبية والقادة برمته إلى اشعارات وطنية مطروحة في الساحة السياسية العراقية [٥٢] ولان لم تؤد هذه الحملة الواسعة ضد مجلس الاعمار على نتائج انية الا انها لعبت الدور الأول في كشف النقاب عن حقيقة سياسة الدولة الاقتصادية والعمرانية الامر الذي أدى إلى تعميق مشاعر الجماهير وتدمرها من النظام الملكي وقد وروت اشارات واضحة إلى هذه الحقيقة المهمة في بعض الوثائق الرسمية [٥٣] اذن كان من الطبيعي ان يبذلها وجود مجلس الاعمار مع انتصار ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ خاصة بعد ان اشتدت الحملة ضد بعد انقضاء الثورة مباشرة بدأت حملة واسعة جديدة ضد مجلس الاعمار اشتركت فيها نفس القوى التي كانت تؤلف المعارضة الوطنية قبل الثورة الى هيأت ظروف العمل العلني لجميع اطرافها وخاصة.

الخاتمة:

١. عد الفساد الاقتصادي من أبرز انواع الفساد الذي تم مناقشته في محاضر مجلس النواب العراقي ولا سيما فيما يخص الاراضي الزراعية يكون الفلاحين يشكلون نسبة عالية من الشعب العراقي فضلا على انشاء النظام الاقطاعي في العراق منذ العهد العثماني.

٢. كان من نتاج الفساد الاقتصادي ان أصبح اقتصاد العراق حكر على السلطة وان معظم القادة مناقشات مجلس النواب العراقي في الجانب الاقتصادي للأراضي منها ما استند على اسس المصلحة العامة والبعض الآخر على شخيصة.

٣. لقد أكد عمر القضاء امام مجلس النواب حين أكد على ان سياسة مجلس الاعمار في فضل الري والسدود ادت الى زيادة القروض الطبيعية في المجتمع العراقي ما بين الفلاحين الصغار وملاكي الأراضي الكبيرة إذا لم ينفذ في أول مشاريع الري اصحاب الاراضي الاقطاعين الكبير وشيوخ القبائل.

٤. لم تتناسب نظرات رجل الاعمار، مع نفقاته بالخاص إذا اخذنا بنظر الاعتبار حقيقة أن ميزانية كانت تعادل حوالي ضعف ميزانية الدولة الاعتبارية وتؤلف كثر من ربع مجموع الدخل الوطني للعراق وقد نجم ذلك عن مجموعة عوامل مترابطة فيما بينها ثاني في مقدمتها طبيعة تكوين المجلس والهيمنة الاجنبية على مقدراته والتي بلغت حد التدخل في شؤونه من قبل السفارة البريطانية.

٥. ادى حاجة العراق الى الخبرات الأجنبية في مجال الاعمار الى ارهاق الميزانية العامة المخصصة لمجلس الاعمار اذ ان الكادر الأجنبي - كان يكلف عادة اضعاف ما كان يكلفه الكادر المحلي خاصة الى اخذنا بنظر الاعتبار سفاء المجلس في الصرف عليهم يقابله أحيانا تخصص اهالي اقل بالنفة للعراقيين المقيمين على المشروع بالرغم من الكفاءة التي كانوا يمتلكونها.

٦. كان الجانب الاكبر من مشاريع مجلس الاعمار المنجزة والمقترحة مشاريع استهلاكية لا إنتاجية.

٧. فضلا عن ذلك لم يلعب مجلس الاعمار اي دور لجذب الرأسمال الى العراق بل على العكس من ذلك ان اسلوب تعامله مع المؤسسات الاجنبية حوله إلى قناة اساسية تربيت عن طريقة كميات كبيرة من ثروة العراق الوطنية الى الخارج.

٨. مما يؤخذ عليه ومجلس الاعمار، ايضا انه لم يراعي الامكانات والحاجة في توزيع مشاريعه حسب المناطق بل ركز على اجزاء من البلاد وأهمل اجزاء منها مما استدعى نقدا لاذعا وجه اليه مرارا داخل اورقه مجلس النواب وصفحات جرائد المعارضة.

الهوامش:

(١) عبد الله شافي، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الآداب، ١٩٨٣.

(٢) مجيد قدوري، العراق الجمهوري، الطبعة الاولى، بيروت ١٩٤٤م، ص٨١.

(٣) عبد الله شافي، المصدر السابق، ص٤٨.

(٤) عبد الله شافي، ص٤٩.

(٥) عبد الله شافي، المصدر نفسه، ص٤٩؛ عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبقة الخاصة، ج٧، بيروت ١٩٧٨م، ص١٩٨.

(٦) للمزيد من التفاصيل راجع الوثيقتين ٧٠، ٧١.

(٧) عبد الله شافي، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٨) بغداد، العدد ٢، ٢٥ كانون الثاني، ١٩٤٩.

(٩) عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار واعمال ومشروعاته، ص٣٠؛ عبد الله شافي، المصدر السابق، ص٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص٥٧.

(١١) النواب هم صوحان خير الله، علي كمال، صالح بحر العلوم ٤، الشيخ ٥، جلال بابان ٦، عبد الكريم كنه، عبد الله الشافي المصدر السابق، ص٥٧.

(١٢) محاضرات مجلس النواب، الدورة الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، ص٣٦٢ـ٣٦٥.

(١٣) عبد الله شافي، المصدر نفسه، ص٧٨.

(١٤) الوقائع العراقية، العدد ٢٨٣٦، ٢٧، ايار ١٩٥٠، ص٤٢.

(١٥) للمزيد من التفاصيل عن المواد المذكورة اعلاه انظر: عبد الله شافي، المصدر السابق، ص ٥٨، ٥٩، ٦٠.

(١٦) عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص٣٢.٣٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص٣٠.

(١٨) البنك الدولي: لم يتم الاتفاق على تسميته إلا بعد مفاوضات عديدة فقد اقترحت بريطانيا ان يسمى المؤسسة الدولية للتعمير والتنمية أو يعطى تسمية اخرى بشرط اهمال كلمة البنك، بينما اقترحت فرنسا تسميته المؤسسة المالية للتعمير والتنمية واقترحت السلفادور تسميته هيئة الضمان والاستثمار الدولية لكن التسمية العربية الشائعة هي البنك الدولي للأنشاء والتعمير وأصبح يعرف بالبنك الدولي الذي بدأ اعماله في حزيران ١٩٤٩. للمزيد ينظر: زاواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ٢٠١٦، ص ٣١؛ جواد هاشم واخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠، بيت الحكمة، بغداد، د.ت، ص ٤١.

(١٩) جلس الاعمار: هو مؤسسة اقتصادية انشئت عام ١٩٥٠ بمشورة من البنك الدولي للأنشاء والاعمار الذي اقترح أن على الحكومة العراقية انشاءه لضمان تصرف سليم بعوائد النفط وان يكون مستقلا وبعيدا عن التأثيرات والتغيرات الوزارية والظروف السياسية، يتكون مجلس الاعمار من ٨ اعضاء هم رئيس الوزراء و وزير المالية ورئيس مجلس وثلاثة خبراء يعينون لمدة خمس سنوات ، فضلا عن خبيرين احدهما بريطاني والثاني امريكي) والمعادون له اطلقوا عليه اسم مجلس الاستعمار في عام ١٩٥٣ تم تأسيس وزارة الاعمار ثم استبدل اسمها إلى وزارة التخطيط وبعد نوري السعيد أول رئيس المجلس الاعمار . للمزيد ينظر: عبد الله شائي عبهول، مجلس الاعمار ١٩٥٨-١٩٥٠ دراسة في التاريخ الاقتصادي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٣؛ مجموعة قوانين مجلس الاعمار ١٩٥٠-١٩٥٥، مطبعة الحكومة بغداد ١٩٥٢، ص ١-٦.

(٢٠) سامي عبد الحسين تجيل، جريدة صوت الاحرار في العراق ١٩٥٨ - ١٩١٣، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٠٦.

(٢١) صباح كچه جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وتطبيقاته اجهزته للحقبة ١٩٨٠-١٩٢١، بيت لحكمة، بعداد ٢٠٠٢ ص١١٥.١٤٦.

(٢٢) مأمون امين زكي، ازهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٥٨-١٩٢١ دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقاربة، ط١، دار الحكمة لندن، ٢٠١١، من ١٣٥.

(٢٣) جريدة صدى الأهالي بغداد العدد ا في ١ حزيران ١٩٥٤.

(٢٤) جريدة الجبهة الشعبية، بعاد العدد ٢٠٦ في ٢١ ادار ١٩٥٢.

(٢٥) ايمان مصطفى خلف، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤-١٩٧٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٤٢.

(٢٦)عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢٧) م. م. ن الدورة الانتخابية ١٢، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام ١٩٥١، محضر الجلسة ١١، في ١٦ شباط، ١٩٥٢، ص ١٤٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٩) محمد صالح بحر العلوم ولد في النجف الاشرف عام ١٩٠٩ ودرس قواعد اللغة العربية وعلوم المنطق والاصول والبلاغة والكلام ثم انضم إلى حزب الاخاء الوطني عام ١٩٢٣ وكان في طليعة العاملين في حركة انصار السلام وقضى أكثر ايام حياته في السجون العراقية (٣٠ عاماً متفرقة) بسبب مواقفه المعارضة للحكومة وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقف معها وانشد لها كثيراً من القصائد للمزيد ينظر : قصي محمود راضي كاطع الحسناوي، حزب التقدم في العراق ودوره السياسي، المصدر السابق، ص ١٤٢؛ ز الدين عبد الرسول عبد الحسين علي خان المدني، الاتجاهات الاصلاحية في النجف ١٩٣٢-١٩٤٥ اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الكوفة، ٢٠٠٤ ، ص ٤٧-٤٨.

(٣٠) م، م، ن، محضر الجلسة ١٢، ١٧ شباط ١٩٥٢، ص ١٥٥.

(٣١) مأمون امين زكي، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

(٣٢) ايمان مصطفى خلف المصدر السابق، ص ٤٧.

(٣٣) م، م، ن الدورة الانتخابية ١٣ الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٢، محضر الجلسة الثانية، في ٣ شباط، ١٩٥٣، ص ٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٣؛ سورة الزلزلة، اية ٨.

(٣٥) م م ن الدورة الانتخابية ١٣، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٢، محضر الجلسة الثانية:٢ شباط ١٩٥٣. ص ١٤.

(٣٦) م. م، ن محضر الجلسة الثانية، ٢ شباط ١٩٥٣، ص ٦٨.

(٣٧) م. م. ن محضر الجلسة ٧، في ١٨ نيسان ١٩٥٣، ص ١٠٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١٠.
(٣٩) م. م. ن. الدورة الانتخابية ١٥، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٤ - ١٩٥٥، محضر الجلسة ٢٣، ١٤، ١٤ شباط ١٩٥٥، ص ٥١٧.
(٤٠) المصدر نفسه، محضر الجلسة ٢٦، في ٢١ شباط ١٩٥٥، ص ٥٢٨.
(٤١) عبد الله شاتي عهول، المصدر السابق، ص١٥٤.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
(٤٣) عبد الله شافي، المصدر نفسه، ص١٥٥.
(٤٤) عبد الله شافي عهول، المصدر السابق، ص١٥٥.
(٤٥) عبد الله شافي، المصدر السابق، ص١٥٦.
(٤٦) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٦١٤.٦١٥.
(٤٧) لواء الاستقلال، العدد ٦٣٢٥، ١٦تموز، ١٩٥١.
(٤٨) عبد الله شافي عهول، المصدر السابق، ص١٥٨.
(٤٩) عبد الله شافي عهول، المصدر السابق، ص١٥٩.
(٥٠) إبراهيم كبة، الأقطاع في العراق بغداد ١٩٥٧، ص١٣.
(٥١) غائب طعمة الفرمان، الحكم الاسود في العراق، دار الفكر، ١٩٥٧م، ص٣٧.
(٥٢) صوت الاهالي، العدد ٥٠، ٣٠كانون الاول، ١٩٥٣.
(٥٣) عبد الله شاتي، المصدر السابق، ص١٦٣.

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

ايمان مصطفى خلف، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤-١٩٧٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٤٢.

البنك الدولي: لم يتم الاتفاق على تسميته إلا بعد مفاوضات عديدة فقد اقترحت بريطانيا ان يسمى المؤسسة الدولية للتعمير والتنمية أو يعطى تسمية اخرى بشرط اهمال كلمة البنك، بينما اقترحت فرنسا تسميته المؤسسة المالية للتعمير والتنمية واقترحت السلفادور تسميته هيئة الضمان والاستثمار الدولية لكن التسمية العربية الشائعة هي البنك الدولي للأنشاء والتعمير وأصبح يعرف بالبنك الدولي الذي بدأ اعماله في حزيران ١٩٤٩. للمزيد ينظر: زاواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ٢٠١٦، ص ٣١؛ جواد هاشم واخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠، بيت الحكمة، بغداد، د.ت، ص ٤١.

جريدة الجهة الشعبية، بعاد العدد ٢٠٦ في ٢١ ادار ١٩٥٢

جريدة صدى الأهالي بغداد العدد ا في ١ حزيران ١٩٥٤

سامي عبد الحسين تجيل، جريدة صوت الاحرار في العراق ١٩٥٨ - ١٩١٣، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٠٦.

صباح كچه جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وتطبيقاته اجهزته للحقبة ١٩٨٠-١٩٢١، بيت لحكمة، بعداد ٢٠٠٢ ص١١٥-١٤٦.

عبد الله شافي، المصدر نفسه، ص٤٩؛ عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبقة الخاصة، ج٧، بيروت ١٩٧٨م، ص١٩٨.

عبد الله شائي عبهول، مجلس الاعمار ١٩٥٨-١٩٥٠ دراسة في التاريخ الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٣؛ مجموعة قوانين مجلس الاعمار ١٩٥٠-١٩٥٥، مطبعة الحكومة بغداد ١٩٥٢، ص ١-٦.

عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار واعمال ومشروعاته، ص٣٠؛ عبد الله شافي، المصدر السابق، ص٥٦.

عبد الله شافي، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الآداب، ١٩٨٣.

مامون امين زكي، ازهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٥٨-١٩٢١ دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقاربة، ط١، دار الحكمة لندن، ٢٠١١، من ١٣٥.

محمد صالح بحر العلوم ولد في النجف الاشرف عام ١٩٠٩ ودرس قواعد اللغة العربية وعلوم المنطق والاصول والبلاغة والكلام ثم انضم إلى حزب الاخاء الوطني عام ١٩٢٣ وكان في طليعة العاملين في حركة انصار السلام وقضى أكثر ايام حياته في السجون العراقية (٣٠ عاماً متفرقة) بسبب مواقفه المعارضة للحكومة وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقف معها وانشد لها كثيراً من القصائد للمزيد ينظر : قصي محمود راضي كاطع الحسناوي، حزب التقدم في العراق ودوره السياسي ، المصدر السابق، ص ١٤٢ ؛ ز الدين عبد الرسول عبد الحسين علي خان المدني، الاتجاهات الاصلاحية في النجف ١٩٣٢-١٩٤٥ اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الكوفة، ٢٠٠٤ ، ص ٤٧-٤٨.

النواب هم صوحان خير الله، علي كمال، صالح بحر العلوم ٤، الشيخ ٥، جلال بابان ٦، عبد الكريم كنه، عبد الله الشافي المصدر السابق، ص٥٧.

Resources and References:

The Holy Quran.

Iman Mustafa Khalaf, Economic Planning Policy in Iraq 1964-1975, unpublished PhD thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2012, p. 42.

The World Bank: Its name was not agreed upon until after many negotiations. Britain suggested that it be called the International Reconstruction and Development Corporation or given another name on the condition that the word bank be omitted, while France suggested calling it the Financial Institution for Reconstruction and Development and El Salvador suggested calling it the International Guarantee and Investment Corporation, but the common Arabic name is the International Bank for Reconstruction and Development and it became known as the World Bank, which began its work in June 1949. For more, see: Zawawi Fadhila, Financial Liberalization and its Implications for the Algerian Banking System, unpublished PhD thesis, Faculty of Science, University of Mohamed Bouguerra, Boumerdes, 2016, p. 31; Jawad Hashim and others, Evaluation of Economic Growth in Iraq 1950-1970, Bayt al-Hikma, Baghdad, n.d., p. 41.

Popular Front Newspaper, Badad, Issue 206, 21 Adar 1952

Sada al-Ahali Newspaper, Baghdad, Issue 1, 1 June 1954

Sami Abdul Hussein Tajil, Sawt al-Ahrar Newspaper in Iraq 1913-1958, (unpublished master's thesis), Ibn Rushd College of Education for Human Sciences, University of Baghdad, 2019, p. 206.

Sabah Kachachi, Industrial Planning in Iraq, Its Methods and Applications, Its Devices for the Period 1921-1980, Bayt al-Hikma, Badad 2002, pp. 115-146.

Abdullah Shafi, the same source, p. 49; Abdul Razzaq Al-Hussaini, History of Iraqi Ministries, Special Class, Vol. 7, Beirut 1978, p. 198.

Abdullah Shai Abhoul, Reconstruction Council 1950-1958, A Study in Economic History, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad 1983; Collection of Reconstruction Council Laws 1950-1955, Government Press, Baghdad 1952, pp. 1-6.

Abdul Karim Al-Azri, Reconstruction Council and its Works and Projects, p. 30; Abdullah Shafi, previous source, p. 56.

Abdullah Shafi, Reconstruction Council in Iraq 1950-1958, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Arts, 1983.

Mamoun Amin Zaki, Flowers of Iraq under the Royal Rule 1921-1958, A Comparative Historical, Political and Social Study, 1st ed., Dar Al-Hikma, London, 2011, p. 135.

Muhammad Salih Bahr al-Ulum was born in Najaf in 1909 and studied Arabic grammar, logic, principles, rhetoric and theology. He then joined the National Brotherhood Party in 1923 and was at the forefront of the workers in the Ansar al-Salam Movement. He spent most of his life in Iraqi prisons (30 separate years) because of his opposition to the government. When the revolution of July 14, 1958 broke out, he supported it and recited many poems for it. For more, see: Qusay Mahmoud Radi Katea al-Hasnawi, The Progress Party in Iraq and its Political Role, previous source, p. 142; Zayd al-Din Abdul Rasul Abdul Hussein Ali Khan al-Madani, Reformist Trends in Najaf 1932-1945 (Unpublished Doctoral Thesis), College of Arts, University of Kufa, 2004, pp. 47-48. The deputies are Suhan Khair Allah, Ali Kamal, Salih Bahr al-Ulum 4, al-Sheikh 5, Jalal Babban 6, Abdul Karim Kanna, Abdullah al-Shafi, previous source, p. 57.